الوصول إلى كفاية الأصول

الجزء الخامس

آية الله العظمى
السيد محمد الحسيني الشيرازي دام ظله

www.ketab.ir

سرشناسه	:	حسيني شيرازي، سيد محمد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۰.
عنوان قراردادی	:	كفاية الأصول . شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	الوصول إلى كفاية الأصول / تأليف محمد الحسيني الشيرازي.
شابک	:	شابک دوره: ۲-۲۰۴۵۲۴-۹۶۴-۹۷۸؛ ج۱: ۸-۲۰۴۵۲۲-۹۶۴-۹۷۸؛ ج۲: ۵-۲۰۴۵۲۳-۹۶۴-۹۷۸؛ ج۳: ۹-۲۰۴۵۲۵-۹۶۴-۹۷۸؛ ج۴: ۶-۲۰۴۵۲۶-۹۶۴-۹۷۸؛ ج۵: ۳-۲۰۴۵۲۷-۹۶۴-۹۷۸
مشخصات نشر	:	قم: انتشارات دارالعلم، ۱۴۴۱ق. = ۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری	:	۵ ج.
وضعیت فهرست‌نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	عربی
یادداشت	:	این کتاب شرحی بر کفایة الأصول، آخوند خراسانی است.
موضوع	:	آخوند خراسانی، محمد کاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق. . کفایة الأصول -- نقد و تفسیر
موضوع	:	Akhond khorasani, Mohammad Kazem ibn Hosein . Kefayat ol - osul -- Criticism and interpretation
موضوع	:	اصول فقه شیعه -- قرن ۱۴
موضوع	:	th century۲۰Islamic law, shiites -- Interpretation and construction --
شناسه افزوده	:	آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق . کفایة الأصول. شرح
شناسه افزوده	:	Akhond khorasani, Mohammad Kazem ibn Hosein . Kefayat ol - osul.
رده‌بندی کنگره	:	۸/۱۵۹BP
رده‌بندی دیویی	:	۳۱۲/۲۹۷
شماره کتاب‌شناسی ملی	:	۶۱۳۱۳۱۹

الشجرة الطيبة

الوصول إلى كفاية الأصول

آية اللّه العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي رحمه‌الله

الناشر: دار العلم

المطبعة: إحسان

إخراج: نهضة اللّه العظيمي

كمية: ٥٠٠

الطبعة: السابعة والأربعون، الأولى للناشر ـ ١٤٤١هـ.ق

شابك (الدورة): ٢-٢٠٤٥٢٤-٩٦٤-٩٧٨

شابك (المجلد الخامس): ٣-٢٠٤٥٢٧-٩٦٤-٩٧٨

النجف الأشرف: شارع الرسول، سوق الحويش، قرب جامع الأنصاري، مكتبة الإمام الحسن المجتبى عليه‌السلام

كربلاء المقدسة: شارع الإمام علي عليه‌السلام، مكتبة الإمام الحسين عليه‌السلام التخصصية

طهران: شارع انقلاب، شارع ١٢ فروردين، مجتمع ناشران، الطابق الأرضي، الرقم ١٦ و ١٨، دار العلم

قم المقدسة: شارع معلم، دوار روح اللّه، أول فرع ١٩، دار العلم

قم المقدسة: شارع معلم، مجتمع ناشران، الطابق الأرضي، الرقم ٧، دار العلم

www.ketab.ir

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّد وآله الطّاهرين، ولعنة الله على أعدائهم إلى قيام يوم الدّين.

وبعد: فهذا الجزء الخامس من الوصول في شرح كفاية الأصول للمحقّق آية الله الخراساني قدس سره، كتبته للإيضاح، والله أسأل التّوفيق والتّمام والثّواب، إنّه وليّ ذلك، وهو المستعان.

كربلاء المقدّسة

محمّد بن المهدي

www.ketab.ir

فهرست المحتويات

فصل: في الاستصحاب ٥

تعريف الاستصحاب ٥

الاستصحاب مسألة أصوليّة ٨

اعتبار اتّحاد القضية المشكوكة والمتيقنة..... ١٠

لا فرق في استصحاب الحكم الشرعي بين المستند إلى النقل أو العقل..... ١٥

حجيّة الاستصحاب مطلقاً والأدلة عليها..... ٢٠

الوجه الأوّل: بناء العقلاء ٢٠

الوجه الثّاني: الاستصحاب يفيد الظن بالبقاء..... ٢٣

الوجه الثّالث: الإجماع ٢٤

الوجه الرّابع: الأخبار المستفيضة ٢٥

صحيحة زرارة الأولى ٢٥

تقريب الاستدلال بالرواية ٢٧

عدم اختصاص الصحيحة بالوضوء..... ٢٩

عدم اختصاص الصحيحة بالشك في الرافع..... ٣٢

الاستدلال على اختصاص الأخبار بالشك في الرافع..... ٣٥

عموم الرواية لاستصحاب الموضوع والحكم..... ٤٣

صحيحة زرارة الثّانية ٤٤

تقريب الاستدلال بالرواية ٤٦

صحيحة زرارة الثّالثة ٥٧

تقريب الاستدلال بالرواية ٥٨

رواية محمد بن مسلم..... ٦٢

www.ketab.ir

تقريب الاستدلال بالرواية ٦٣
الفرق بين قاعدة اليقين والاستصحاب ٦٣
مكاتبة القاساني ٦٤
تقريب الاستدلال بالمكاتبة ٦٥
أخبار الحلية والطهارة ٦٦
تقريب دلالة الروايات ٦٧
الأحكام الوضعية ٧٣
النزاع في أن الوضع محصور في أمور مخصوصة أم لا؟ ٧٥
هل الحكم الوضعي مجعول مستقلاً كالتكليف أم لا؟ ٧٧
أقسام الحكم الوضعي ٧٧
ما لا يقبل التشريع أصلاً ٧٩
ما يقبل التشريع تبعاً للتكليف ٨٥
ما يقبل التشريع أصالةً وتبعاً ٨٨
وهم ودفع ٩١
حكم الاستصحاب بالنسبة إلى أقسام الحكم الوضعي ٩٥
تنبيهات الاستصحاب ٩٨
التنبيه الأوّل: اعتبار فعلية الشك واليقين ٩٨
التنبيه الثّاني: دفع الإشكال عن الاستصحاب في مؤدى الأمارات ١٠١
التنبيه الثّالث: استصحاب الكلي ١٠٦
القسم الأول ١٠٨
القسم الثاني ١٠٨
القسم الثالث ١١٢
التنبيه الرّابع: الاستصحاب في التدريجيّات ١١٧
أقسام الأمور التدريجيّة ١٢٠
الزمان والزمانيّات ١٢٠
الفعل المقيد بالزمان وحكم أقسام الشك فيه ١٢٣

www.ketab.ir

إزاحة وهم ١٣١
التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقي ١٣٣
الإشكال بعدم المقتضي ١٣٥
الإشكال بوجود المانع ١٣٧
التنبيه السّادس: استصحاب الشرائع السابقة ١٤٠
التنبيه السّابع: الأصل المثبت ١٥٠
الفرق بين الطرق والأمارات ١٥٣
عدم حجية الأصل المثبت ١٥٥
موارد الاستثناء ١٥٦
حجية مثبتات الأمارات ١٥٩
التنبيه الثّامن: دفع توهم مثبتية الأصل في موارد ثلاثة ١٦١
المورد الأوّل: استصحاب الفرد لترتيب أثر الطبيعي عليه ١٦٢
المورد الثّاني: استصحاب الشرط والمانع لترتيب الشرطيّة والمانعيّة ١٦٤
المورد الثّالث: استصحاب نفي التكليف لترتيب آثاره ١٦٦
التنبيه التّاسع: ترتّب بعض الآثار العقليّة والعاديّة على الأصل ١٦٨
التنبيه العاشر: اعتبار ترتّب الأثر على المستصحب بقاءً لا حدوثاً ١٧١
التنبيه الحادي عشر: أصالة تأخّر الحادث ١٧٣
الشك في تقدّم الحادث وتأخّره بالإضافة إلى أجزاء الزمان ١٧٤
الشك في تقدّم الحادث وتأخّره بالإضافة إلى حادث آخر ١٧٧
الكلام في مجهولي التاريخ وأقسامه ١٧٧
الكلام في ما لو كان أحدهما معلوم التاريخ وبيان أقسامه ١٨٧
الكلام في تعاقب الحالتين المتضادّتين ١٩١
التنبيه الثّاني عشر: استصحاب الأمور الاعتقادية ١٩٢
ما كان الواجب فيه الاعتقاد فقط ١٩٣
ما كان الواجب فيه المعرفة واليقين ١٩٤
لا مجال لاستصحاب النبوة ١٩٧

www.ketab.ir

لا مجال لتشبث الكتابي باستصحاب نبوة موسى عليه السلام ٢٠٠
التنبيه الثّالث عشر: استصحاب حكم الخاص ٢٠٢
أقسام العام والخاص بملاحظة الزمان ٢٠٤
ما لو كان الزمان ظرفاً لحكم العام والخاص ٢٠٥
ما لو كان الزمان قيداً للموضوع في العام والخاص ٢٠٧
ما لو كان الزمان ظرفاً للعام وقيداً للخاص ٢٠٨
ما لو كان الزمان قيداً للعام وظرفاً للخاص ٢٠٨
التنبيه الرّابع عشر: جريان الاستصحاب مع الظن بالخلاف ٢٠٩
المقصود من الشك في الأخبار ٢٠٩
تتمّة للاستصحاب ٢١٤
المقام الأوّل: اعتبار بقاء الموضوع ٢١٥
هل العبرة في الاتحاد بنظر العرف أو الدليل أو العقل؟ ٢١٧
تحقيق المسألة هي العبرة بنظر العرف ٢٢٢
المقام الثّاني: اعتبار عدم جريان الأمارة في مورد الاستصحاب ٢٢٣
تقدّم الأمارة على الاستصحاب بالورود لا بالحكومة ٢٢٥
خاتمة: تعارض الاستصحابين ٢٣٠
تقدّم الاستصحاب على الأصول العمليّة بالورود ٢٣١
تعارض الاستصحابين وصوره ٢٣٣
استصحاب المتضادّين في زمان الامتثال ٢٣٣
استصحاب السبب والمسبب ٢٣٥
استصحاب العرضيّين مع العلم بانتقاض أحدهما ٢٣٨
تذنيب: النسبة بين الاستصحاب والقواعد ٢٤٢
تقديم بعض القواعد على الاستصحاب ٢٤٢
تقديم الاستصحاب على القرعة ٢٤٥

www.ketab.ir

المقصد الثامن: في تعارض الأدلة والأمارات

المقصد الثّامن: في تعارض الأدلّة والأمارات..... ٢٤٩
فصل: ضابط التعارض ٢٥١
تعريف التعارض..... ٢٥١
خروج موارد الجمع الدلالي عن التعارض ٢٥٢
١- الحكومة..... ٢٥٢
٢- التوفيق العرفي ٢٥٣
تقدّم الأمارات على الأصول الشرعيّة بالورود لا بالحكومة ٢٥٤
٣- حمل الظاهر على الأظهر ٢٥٩
فصل: مقتضى الأصل الأولي في المتعارضين ٢٦٣
الأصل الأوّلي بناءً على الطريقيّة هي التساقط ٢٦٣
نفي الثالث بأحد المتعارضين..... ٢٦٤
الأصل الأولي بناءً على السببية..... ٢٦٥
الإشكال على قاعدة «أنّ الجمع مهما أمكن أولى من الطرح» ٢٧٠
توجيه القاعدة ٢٧٣
فصل: مقتضى الأصل الثانوي في المتعارضين ٢٧٤
الأصل هو عدم سقوط كلا المتعارضين ولزوم الأخذ بأحدهما ٢٧٤
لزوم الأخذ بالراجح في دوران الحجيّة بين التعيين والتخيير..... ٢٧٤
الاستدلال بالأخبار على عدم سقوط المتعارضين ولزوم الأخذ بأحدهما ٢٧٥
الاختلاف في وجوب الترجيح ولزوم الاقتصار على المرجحات المنصوصة..... ٢٨٢
قصور المقبولة والمرفوعة عن إفادة وجوب الترجيح ٢٨٣
قصور سائر أخبار الترجيح عن إفادة الوجوب ٢٨٧
أدلة أخرى على وجوب الترجيح ٢٩١
آثار القول بالتخيير ٢٩٤
التخيير استمراريّ..... ٢٩٦
فصل: في المرجحات غير المنصوصة..... ٢٩٧

www.ketab.ir

وجوه القول بالتعدّي ٢٩٧
بعض القرائن الدالة على لزوم الاقتصار ٣٠٢
التعدّي إلى كل مزيّة ولو لم توجب الظن أو الأقربيّة ٣٠٣
الإشكال على القول بالتعدّي من باب الظن الفعلي ٣٠٤
فصل: الكلام في شمول أخبار العلاج لموارد الجمع العرفي ٣٠٦
وجه القول بعدم الشمول ٣٠٨
وجه آخر في إثبات القول بعدم الشمول ٣١١
فصل: المرجحات النوعية ٣١٣
ترجيح العموم على الإطلاق ٣١٣
ترجيح التخصيص على النسخ ٣١٥
فصل: عدم انقلاب النسبة ٣٢٠
التعارض بين أكثر من دليلين مع اتحاد النسبة ٣٢١
التحقيق عدم انقلاب النسبة ٣٢٥
التعارض بين أكثر من دليلين مع تعدد النسبة ٣٢٨
فصل: رجوع جميع المرجحات إلى المرجح الصدوري وعدم الترتيب بينها ٣٣٠
المزايا المرجحة كلها من مرجحات السند ٣٣٠
لا وجه لمراعاة الترتيب بين المرجحات ٣٣٢
لا وجه لتقديم المرجح الجهتي على سائر المرجحات ٣٣٤
تقديم مخالفة العامة على المرجحات الصدورية بسبب أقوائية الدلالة ٣٤٦
فصل: المرجحات الخارجية ٣٤٨
١- الترجيح بالظن غير المعتبر ٣٤٨
٢- الترجيح بالقياس ٣٥٠
٣- ترجيح موافق الكتاب أو السنة القطعية على مخالفهما ٣٥٢
الصورة الأولى: المخالفة بالمباينة ٣٥٣
الصورة الثّانية: المخالفة بالعموم والخصوص المطلق ٣٥٣
الصورة الثّالثة: المخالفة بالعموم من وجه ٣٥٦

www.ketab.ir

٤- الترجيح بالأصول العمليّة ٣٥٦

الخاتمة في الاجتهاد والتقليد

الخاتمة: في الاجتهاد والتقليد ٣٥٩
فصل: تعريف الاجتهاد ٣٦١
الاجتهاد لغةً واصطلاحاً ٣٦١
تعاريف الاجتهاد ليست حقيقيةً ٣٦٢
فصل: في الاجتهاد المطلق والمتجزّي ٣٦٥
تعريف الاجتهاد المطلق والمتجزّي ٣٦٥
أحكام الاجتهاد المطلق ٣٦٦
١- إمكان وقوعه ٣٦٦
٢- جواز عمل المجتهد المطلق باجتهاده ٣٦٧
٣- جواز تقليد المجتهد المطلق الانفتاحي ٣٦٧
٤- الإشكال في تقليد المجتهد الانسدادي على تقدير الحكومة ٣٦٧
٥- نفوذ قضاء المجتهد المطلق الانفتاحي ٣٧٣
أحكام التجزّي في الاجتهاد ٣٧٥
١- إمكانه وقوعاً ٣٧٦
وجهان لامتناع التجزّي في الاجتهاد ٣٧٧
٢- حجية رأي المتجزّي في حق نفسه ٣٧٨
٣- رجوع المقلّد إلى المتجزّي ٣٧٩
٤- قضاء المتجزّي ٣٨٠
فصل: مبادئ الاجتهاد ٣٨٠
احتياج الاجتهاد إلى معرفة علوم العربيّة والتفسير والأصول ٣٨٠
اختلاف الاحتياج إلى الأصول حسب اختلاف الأزمنة وغيرها ٣٨٢
فصل: في التخطئة والتصويب ٣٨٣
اتفاق الإمامية على التخطئة في الشرعيّات ٣٨٣

www.ketab.ir

قول المخالفين بالتصويب ٣٨٤
الوجوه المحتملة في معنى التصويب ٣٨٤
فصل: تبدل رأي المجتهد ٣٨٨
عدم جواز الرجوع إلى الاجتهاد السابق في الأعمال اللاحقة ٣٨٨
بطلان حكم الأعمال السابقة المبتنية على القطع أو الأمارة بناءً على الطريقية ٣٨٩
عدم الفرق في البطلان بين تعلّق الاجتهاد أو بمتعلقاتها ٣٩١
صحة الأعمال السابقة بناءً على اعتبار الأمارات من باب السببيّة ٣٩٦
إذا كان الاجتهاد مستنداً إلى الأصول العمليّة وقد ظفر بدليلٍ على الخلاف ٣٩٦
فصل: في التقليد ٣٩٧
تعريف التقليد ٣٩٧
أدلة جواز التقليد ٣٩٨
تمامية دلالة الأخبار على جواز التقليد ٤٠١
أدلة المنع عن التقليد ٤٠٣
فصل: تقليد الأعلم ٤٠٥
وظيفة العامي في مسألة تقليد الأعلم ٤٠٥
أدلة جواز تقليد غير الأعلم ٤٠٦
سائر أدلة وجوب تقليد الأعلم ٤٠٨
فصل: تقليد الميت ٤١٢
أدلة عدم جواز تقليد الميّت ٤١٣
أدلة جواز تقليد الميّت ٤١٣
١- الاستصحاب ٤١٣
٢- إطلاق الأدلة اللفظيّة ٤٢١
٣- دليل الانسداد ٤٢٢
٤- سيرة المتشرعة ٤٢٢
فهرست المحتويات ٤٢٥

www.ketab.ir